متطلبات تنمية القطاع السياحي في الاقتصاد الجزائري

Requirements for the development of the tourist sector in the Algerian economy

عبد الرزاق مولاي لخضر
جامعة ورقلة
abdemoulay@gmail.com

خالد بورحلي
جامعة ورقلة
bourahlikhaled_19@yahoo.fr

ملخص:
تهدف هده الدراسة للتعرض إلى أهمية ودور القطاع السياحي في دعم التنمية للاقتصاد الجزائري في ظل تراجع أسعار النفط ,
من خلال تشخيص الواقع الاقتصادي للقطاع واستعراض خصائصه الهيكلة , من اجل التوصل إلى السياسات التي تمكن من النهوض بالقطاع وقد توصلت الدراسة إلى أن مساهمة القطاع السياحي في النشاط الاقتصادي بالجزائر ضعيفة لا ترقى إلى المستوى الطموح رغم المجودات التي تبدلها الدولة في هذا المجال.حيث يواجه القطاع السياحي الكثير من المعوقات منها قلة الاستثمارات وضعف البنية التحتية وجمود التشريعات ونقص الكوادر البشرية...الخ .
الكلمات المفتاحية: التنمية السياحة، العائدات السياحية، التنمية الاقتصادية ، السياحة المستدامة .

Abstract
This study aims to discuss the importance and the role of touristic sector in supporting development of the Algerian economy in the fact of falling of oil prices through a diagnostic of the situation of the economy and a preview of structural features of the sector, to arrive to policies which could rise the sector.
The study showed that the participation of the touristic sector in the economic activity in Algeria is small and don't achieve the level of ambition, despite the activities that have done by the government in this field; the touristic sector faces a lot of constraints; such lack of investments and a weak infrustrucure and rigidity of legislation and lack of qualified human recourses**.**
keywords: tourism development, tourism revenues, economic development, sustainable tourism.

تمهيد :

تكتسى التنمية الاقتصادية أهمية بالغة في الاقتصاد العالمي، فهي عملية انتقال المجتمعات من مستوى إلى مستوى أفضل من الرفاهية الاقتصادية ، ولن يتحقق ذلك إلا من زيادة إنتاجية مختلف عوامل الإنتاج ودعم ديناميكية القطاعات المولدة للقيمة المضافة، ولعل من أبرز هذه القطاعات السياحة و التي أصبح اليوم من أهم القطاعات التي بإمكانها توليد المزيد من فرص العمل وعم التشابكات الخلفية والأمامية بين مختلف القطاعات الاقتصادية كقطاع النقل متلا .

والجزائر كغيرها من الدول التي تسعى لتحقيق تنمية شاملة تحقق الرفاه الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع معتمدا في تمويلها على قطاع اقتصادي واحد ألا وهو القطاع النفطي، ولكن ومع انهيار أسعار النفط خاصة في السنتين الاخيرتين دخلت البلاد في أزمة اقتصادية ما دفع السلطة إلى البحث عن مصادر وقطاعات أخرى بديلة لتمويل عملية التنمية الاقتصادية، ومن أبرز هذه القطاعات التي أضحت تهتم الدولة بتطويرها هو القطاع السياحي نظرا للإمكانيات التي تحويها الجزائر في هذا القطاع وتجلي ذلك من خلال زيادة الاستثمارات فيه وتبني برامج سياحية ضخمة تهدف إلى النهوض بهذا القطاع الاستراتيجي من أجل التخلص من الاقتصاد الريعي وخلق بدائل تنموية خارج القطاع النفطي.غير أن الواقع أثبت عدم نجاعة الاجراءات المتخذة ومحدودية القطاع في المساهمة في الاقتصاد وبالتالي لم يرقى لمستوى بديل تنموي نظرا لوجود معوقات حالت دون ذلك.

لذا فإن الإشكالية الرئيسية التي تعالجها هذه الدراسة هي: **هل يمكن للقطاع السياحي أن يكون قطاع استراتيجي و بديل تنموي لقطاع النفط في الجزائر ؟**

وللإجابة على هذه الاشكالية سنتطرق للمحاور التالية:

1- الدور الاستراتجي للسياحة في الاقتصاد العالمي.

2- الخصائص الهيكلية و التنموية للقطاع السياحي في الجزائر.

3- المعوقات الاقتصادية لتطور القطاع السياحي في الجزائر و الحلول المقترحة.

1- الدور الاستراتجي للسياحة في الاقتصاد العالمي.

1-1 - الدور الاقتصادي للسياحة:

تعرف السياحة وفقا لمنظمة العالمية للسياحة كالتالي: " السياحة تشمل أنشطة الأشخاص الذين يسافرون إلى أمكان تقع خارج بيئتهم المعتادة، ويقيمون فيها لمدة لا تزيد عن سنة بغير انقطاع للراحة أو لأغراض أخرى وتتألف البيئة المعتادة للشخص من منطقة محددة قريبة من مكان إقامته مضافا إليه الأماكن التي يزورها بصورة مستمرة ومتكررة [1].

أما الجزائر فقد تبنت تعاريف المنظمة العالمية للسياحة إلا أنها أضافت بعض المفاهيم التي حددتها وزارة السياحة والمتعلقة بتوافد السواح والمنشأة الفندقية[2].

و يمكن ابراز الأهمية الاقتصادية للسياحة فيما يلي[3]:

أ- **خلق مناصب عمل دائمة:** إن القطاع السياحي كثيف التشابك ويرتبط مع العديد من القطاعات الاخرى، وهذا ما يعني إمكانية السياحة على توليد فرص العمل بحيث تفوق حدود القطاع السياحي وتمتد لتصل للقطاعات الاخرى التي تجهزه بالمستلزمات.

ب- **تدفق رؤوس الأموال الأجنبية:** تساهم السياحية في توفير جزء من النقد الاجنبي لتنفيذ خطط التنمية الشاملة.

ج- **تحسين ميزان المدفوعات:** السياحة تساهم كصناعة تصديرية في تحسين ميزان المدفوعات الخاص بالدولة، ويتحقق هذا نتيجة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة في المشروعات السياحية، الايرادات السيادية التي تقوم الدولة بتحصيلها من جمهور السائحين وخلق استخدامات جديدة للموارد الطبيعية، والمنافع الممكن تحقيقها نتيجة خلق علاقات اقتصادية بين قطاع السياحة والقطاعات الاخرى.

1-2- مقومات السياحة وأنواعها.

ترتكز السياحة على مجموعة من المقومات نذكر منها[4]:

أ- **المقومات الطبيعية:** وتمثل كل الظروف المناخية وتمايز الفصول، مناطق دافئة، حمامات معدنية... أي كل مظاهر جذب السواح.

ب- **المقومات البشرية:** وتتمثل في الجوانب التاريخية كالأثار، المعالم، الشواهد، الأطلال، الفنون الشعبية المختلفة، الثقافات والعادات لدى السكان..

ح- **المقومات المالية والخدمية:** وتتمثل في مدى توافر البني التحتية، كالمطارات النقل البري والجوي، ومدى تطور مختلف القطاعات الصناعية، التجارية، البنوك، العمران... . ومدى توافر الخدمات المكملة كالبريد، الإطعام، الفنادق، المقاهي، مراكز الترفيه والتسلية.

كما تعتمد السياحة على قدرات الدول المختلفة على تشجيع السياحة بما تقدمه من تسهيلات ومستوى للأسعار، وقدرة دعائية على مختلف وسائل الاعلام من أجل جذب السائحين، مواصلات سهلة، أمن واستقرار ورعاية صحية كاملة وحسن معاملة وقدرة على إبراز جميع الجوانب والخصوصيات التي تهم السائحين بمختلف فئاتهم ورغباتهم.

وهناك عدة أنواع للسياحة طبقا للمعايير التي تؤخذ في تصنيف السياح، والشكل الموالي يظهر ذلك:

الشكل رقم (01): أنواع السياحة.

المصدر: عوينان عبد القادر، السياحة في الجزائر الامكانيات والمعوقات (2000-2025) في ظل الاستراتيجية السياحية الجديدة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2025، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، 2012-2013، ص 24.

1-3- دور السياحة في الاقتصاد العالمي.

أ - تطور عدد السياح و الإيرادات السياحية في العالم:

شهد عدد السياح الدوليين ارتفاع مستمرا باستثناء سنة 2009 التي شهدت تراجعا في عدد السياح بنسبة 4,2% نتيجة للأزمة المالية العالمية والركود الاقتصادي الذي تلى ذلك5، والجدول الموالي يبرز ذلك:

الجدول رقم (01): تطور عدد السياح في العالم خلال الفترة (2000-2014).

السنوات	2000	2005	2009	2010	2011	2012	2013	2014
عدد السياح مليون	683	802	880	949	995	1035	1067	1133

Source: http://www2.unwto.org/fr

من خلال الجدول نلاحظ أن عدد السياح انتقل من 683 مليون سائح سنة 2000 إلى 949 مليون سائح سنة 2010 بزيادة قدرها 266 مليون سائح، وفي سنة 2014 بلغ عدد السياح مستوى قياسا حيث قدر بنحو 1133 مليون سائح بزيادة قدرها 4.3% مقارنة بسنة 2013 التي بلغ فيها عدد السياح 1035 مليون سائح.

أما من حيث المناطق الأكثر استقطابا للسياحة لسنة 2014، فقد احتلت أوروبا المرتبة الأولى من حيث عدد السياح الوافدين بـ 581,8 مليون سائح(بنسبة 51,4%)، ثم تلتها أسيا بـ 263,3 (بنسبة 23,2%) مليون سائح، ثم

أمريكا بـــ 181 (بنسبة 16%) مليون سائح، فمنطقة افريقيا بـــ 55,7 مليون سائح (بنسبة 4,8%)، تلتهم منطقة الشرق الأوسط بـــ 51 مليون سائح6 بنسبة (4,5%)، والشكل الموالي يظهر ذلك:

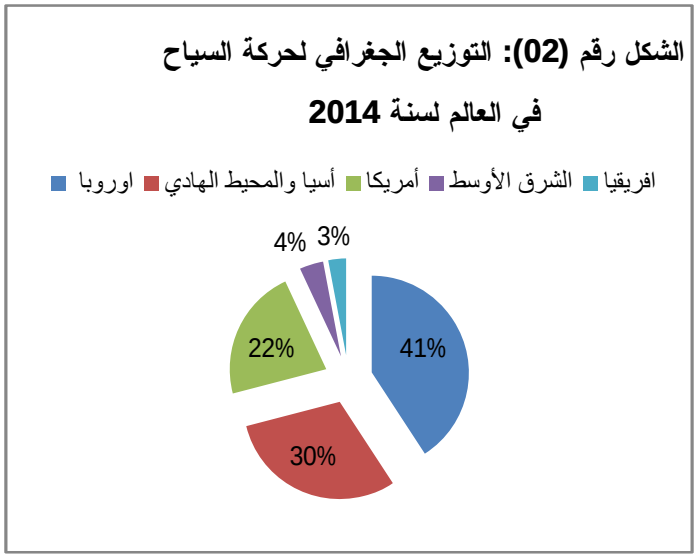

المصدر: من اعداد الباحثين بناءا على معطيات المنظمة العالمية للسياحة:

faits saillants OMT du tourisme édition 2010, mercredi 26 janvier 2011, P 4, Delivered by http://www.e-unwto.org

من خلال الشكل أعلاه، نلاحظ أن المناطق الأكثر استقطابا للسواح هي الدول المتقدمة حيث استقطبت ما يقارب 90,6% من اجمالي السياح الدوليين، في حين نجد أن المناطق المتخلفة لم تستقطب سوى 9,4% من إجمالي السواح رغم توفرها على إمكانيات سياحية هامة.

تزايد عدد السياح الدوليين أدى إلى تضاعف الإيرادات السياحية العالمية بنحو 3 مرات خلال الفترة (2000-2014)، فقد بلغ إجمالي الايرادات السياحية لسنة 2014 1245 مليار دولار و 937 مليار يورو بزيادة قدرها 3,7٪ بالقيمة الحقيقية (مع الأخذ بعين الاعتبار التقلبات في أسعار الصرف والتضخم) عن سنة 2013 أين قدرة الإيرادات السياحية بـــ 1197 مليار دولار و 902 مليار أورو، والجدول الموالي يظهر ذلك:

الجدول رقم (02): تطور الايرادات السياحة العالمية خلال الفترة (2000-2014)

السنوات	2000	2005	2010	2011	2012	2013	2014
الايرادات مليار دولار	478	679	919	1042	1.078	1197	1245
الايرادات مليار اورو	517	545	693	749	839	902	937

Source: http://www2.unwto.org/fr

أما من ناحية التوزيع الجغرافي للإيرادات السياحية لسنة 2014، فنجد أن أوروبا تستقطب أكبر قدر من الإيرادات السياحية وقدرت بـــنحو 40,9% من إجمالي الإيرادات السياحية العالمية، ثم تليها منطقة أسيا والمحيط الهادي بـــنحو 30,3%، تليها القارة الأمريكية بـــ 22%، ثم منطقة الشرق الأوسط بـــ 4%، ثم إقريقيا بـــ 2,9%7، والشكل الموالي يظهر ذلك:

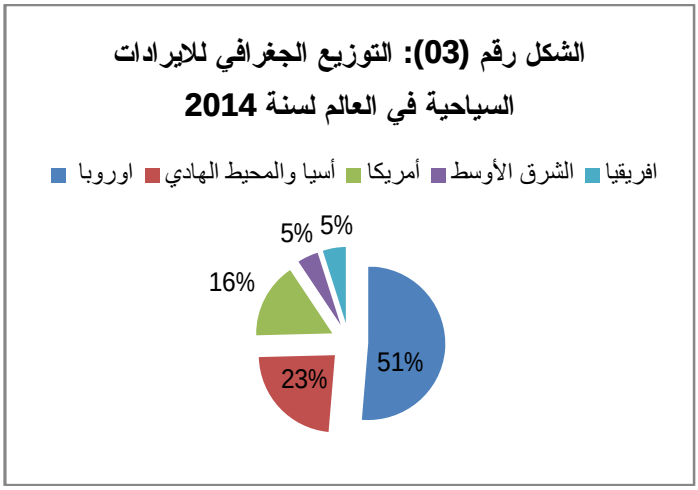

المصدر: من اعداد الباحثين بناءا على معطيات المنظمة العالمية للسياحة:

faits saillants OMT du tourisme édition 2010, mercredi 26 janvier 2011, P 5, Delivered by http://www.e-unwto.org

ب- مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي العالمي:

يعد الناتج المحلي الإجمالي من أكثر المقاييس شيوعاً واستخداماً لقياس الأداء الاقتصادي سواء محليا أو عالميا، أي يعكس مستوى النمو الاقتصادي. وتشير إحصائيات المجلس العالمي للسفر والسياحة إلى أن متوسط مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الاجمالي العالمي بلغت 9,7 % خلال الفترة (2000-2015)، ومن المتوقع أن ترتفع هذه النسبة إلى 10,8 % بحلول سنة 2026[8]، وهذا ما يبرزه الجول الموالي:

الجدول رقم (03): مساهمة السياحة في الناتج المحلي الاجمالي العالمي خلال الفترة (2010-2015).

السنوات	2000	2005	2010	2011	2012	2013	2014	2015
المساهمة المباشرة في الناتج المحلي ٪	10,8	10,1	9,2	9,4	9,3	9,5	9,8	9,8

Source: http://www.wttc.org/

ج- مساهمة السياحة في التوظيف:

يعد قطاع السياحة من أبرز القطاعات القادرة على خلق وتوفير مناصب الشغل في العالم، لأن الإنفاق على النشاط السياحي يؤثر في قطاعات متعددة في الاقتصاد الوطني، والوظائف التي تخلقها السياحة لا تشترط وجود مهارات خصوصا في مستوياتها الدنيا[9]. هذا وتشير الاحصائيات المتعلقة بالتشغيل في قطاع السياحة إلى أن هذا القطاع يستقطب ما يفوق عن 9% من إجمالي اليد العاملة في العالم خلال الفترة (2000-2015)، حيث بلغ العدد سنة 2015 283578000 منصبا بنسبة زيادة قدرها 17,76% عن سنة 2000 أين بلغ عدد المشغلين في القطاع 240791000 منصب، كما أنه من المتوقع أن توظف السياحة حوالي 11% من إجمالي اليد العاملة في سنة 2026[10]، والجدول الموالي يبرز تطور عدد العمال في القطاع السياحي خلال الفترة (2000-2015):

الجدول رقم (04): تطور عدد العمال في القطاع السياحي خلال الفترة (200-2015).

السنوات	2000	2005	2010	2011	2012	2013	2014	2015
عدد العمال في القطاع السياحي	240791000	253915000	251380000	258022000	265110000	271474000	276340000	283578000
النسبة من عمال العالم %	9,9	9,7	8,9	9	9.1	9,3	9,4	9,5

Source: http://www.wttc.org/

2- الخصائص الهيكلية و التنموية للقطاع السياحي في الجزائر.

2 -1- الامكانيات السياحية.

من أجل جعل السياحة تلعب دورها كاملا لابد من توفر جملة من الإمكانيات تتراوح بين إمكانيات طبيعية ، و تتمثل أساسا في المعطيات الجغرافية كالمناظر الطبيعية و أماكن الراحة و الترفيه ، الجبال ، و الشواطئ ، والغابات والصحاري ، و الينابيع والحمامات الطبيعية ، هذا بالإضافة إلى توفر الآثار التاريخية و المعمارية و الدينية و الصناعات التقليدية ،وكذلك العادات و التقاليد و الفنون الشعبية المختلفة.

أما الإمكانيات المادية فتتجسد في البنية التحتية كهياكل الاستقبال و وسائل النقل ، المطارات ،الطرق و الموانئ و السكك الحديدية و وسائل الاتصال ، والتي تعتبر من بين أهم العوامل التي تساعد على تطوير السياحة ، إذ أثبتت العديد من التجارب الدولية مدى أهمية الدور الذي تلعبه البنى التحتية في تطوير السياحة ، حيث تعمل على توفير سهولة الحركة و ربح الوقت و الجهد و بالتالي توفير الراحة ، و أخيرا الإمكانيات المؤسساتية إذ يحتاج قطاع السياحة للعديد من المؤسسات القائمة عليه ، من آليات تنفيذ إستراتيجية السياحة الجزائرية ، و آخرين متعاملين في السوق السياحية ، و تلعب هذه المؤسسات دورا كبيرا في ترقية القطاع السياحي.

و يمكن تلخيص الامكانيات السياحية للجزائر في الجدول الموالي:

جدول رقم (05): الامكانيات السياحية في الجزائر.

المقومات	طبيعية	بشرية والتاريخية	المالية والخدمية
الامكانيات	**-مساحة شاسعة تقدر بـ 2831741 كم.** **- شريط ساحلي بطول 1200كم.** **-07 حضائر وطنية.** **-تنوع في التضاريس والمناخ.** **- 202 حمام معدني.**	**- 06 مصنفات تاريخية.** **- العديد من المعالم الأثرية.** **- 07 متاحف وطنية.** **- تنوع الصناعات التقليدية.**	**- شبكة نقل بري بطول 118306كم وشبكة نقل بالسكة الحديدية بطول 4200كم.** **-53 مطار جوي و13 مناء بحري.** **- 1184 فندق بطاقة استعابية 92737 سرير.** **- 29 بنك ومؤسسة مالية موزعة في شكل فروع على المستوى الوطني.**

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

- سماعيني نسيبة، دور السياحة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة وهران، 2013-2014، ص ص 45-57.
- http://www.ons.dz/-Tourisme-.html consulte le :01/01/2016 .
- http://www.bank-of-algeria.dz consulte le :01/01/2016 .

2-2- مساهمة السياحة في الاقتصاد الجزائري.

2-2-1- الإيرادات السياحية وعدد السياح:

من خلال الشكل رقم (03)، نلاحظ تزايد في عدد السياح الوافدين إلى الجزائر خلال الفترة (2000-2013)، حيث تضاعف عدد السياح بنحو 3 مرات من سنة 2000 أين بلغ: 86600 سائح إلى سنة 2013 اين وصل العدد إلى: 2733000 سائح، وترجع أسباب هذه الزيادة إلى[11]:

- عودة الأمن واسترجاع الجزائر لصورتها السياحية التي كانت غائبة لعشرية من الزمن.
- والاوضاع السياسية التي تعيشها بعض الدول العربية مثل تونس ومصر مما دفع السياح لاختيار الجزائر كوجهة بديلة. أما سنة 2014 فقد بلغ عدد السياح: 2301000 سائحا مسجلا تراجعا بـ 15,8% عن سنة 2013، وترجع أسباب التراجع إلى تدهور الأوضاع الأمنية في منطقة الساحل مما دفع السياح إلى اختيار وجهات بديلة.

الشكل رقم (04): تدفق عدد السياح إلى الجزائر خلال الفترة (2000-2014).

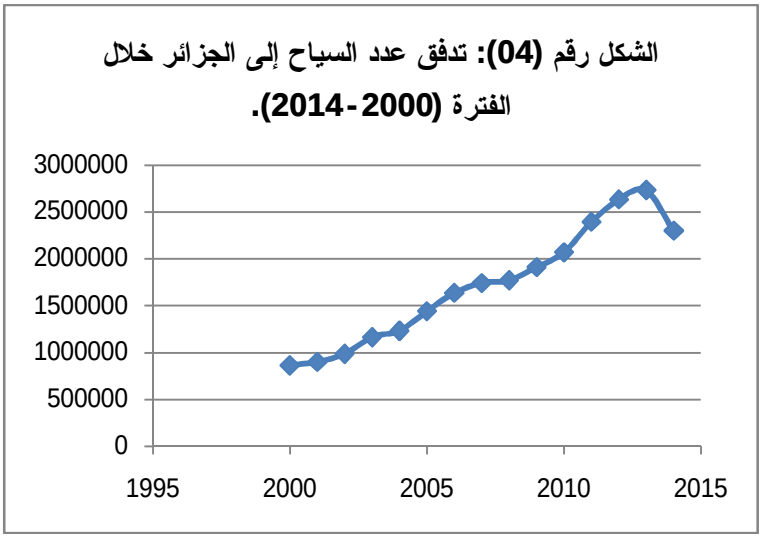

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على الملحق رقم (01).

أما بالنسبة للإيرادات السياحية بالعملة الصعبة فيلاحظ بأنها متذبذبة وضعيفة إذا ما قورنت بالإمكانيات المتاحة، فقد بلغ متوسط اجمالي الايرادات السياحية خلال الفترة (2000-2014) 212,06 مليون دولار، وسجلت سنة 2014 انخفاضا في الايرادات السياحة بنحو 5,44 % عن سنة 2013 نتيجة تراجع عدد السياح الوافدين إلى الجزائر، وهو ما يظهره الشكل الموالي:

الشكل رقم (05): تطور الايرادات السياحية الايرادات السياحية في الجزائر خلال الفترة (2000-2014).

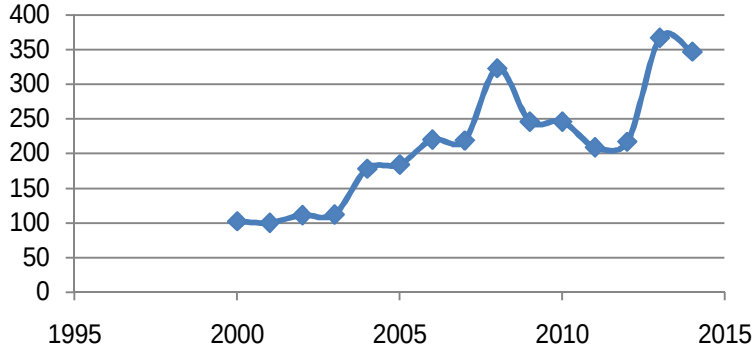

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على الملحق رقم (01).

2-2-2- المساهمة المباشرة للسياحة في الناتج المحلي الاجمالي:

من خلال الشكل رقم (04)، يلاحظ أن نسبة مساهمة القطاع السياحي في الجزائر في الناتج المحلي الاجمالي لم يتعدى 4٪ خلال الفترة (2000-2015) وهي نسبة ضئيلة جدا، ويرجع ضعف مساهمة القطاع السياحي إلى النمو الكبير للاقتصاد الجزائري نتيجة ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية، ما أدى إلى التركيز على القطاع النفطي وإهمال باقي القطاعات الأخرى بما فيها القطاع السياحي.

الشكل رقم (06): تطور مساهمة السياحة في الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر خلال الفترة (2000-2015).

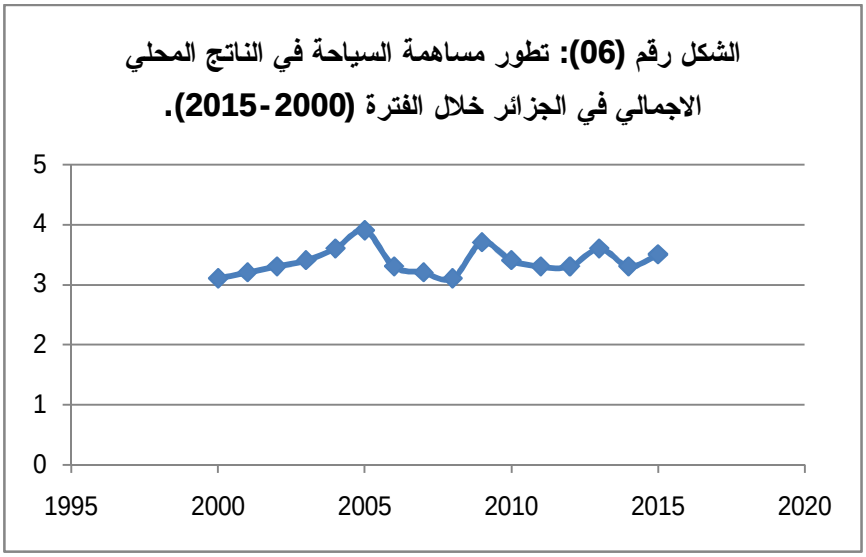

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على الملحق رقم (01).

2-2-3- مساهمة السياحة في التشغيل:

عرف عدد العاملين في القطاع السياحي نمو ملحوظا خلال الفترة(2000-2015)، حيث تضاعف بـــ 1,6 مرة من سنة 2000 أين بلغ 3924 ألف موظف ليصل إلى 6283 الف موظف سنة 2015، إلا أن الرقم المسجل يبق بعيدا عن الإمكانيات السياحية الكبيرة للجزائر بسبب مراكز الايواء غير المصنفة والتي تشكل النسبة الأكبـــر مـــن طاقـــات الايواء في الجزائر حيث أن مناصب التوظيف فيها ضعيفة عكس فنادق 5 نجوم و4 نجوم التي تمتاز بقابليـــة توظيـــف أكبر[12]. سجلت سنة 2015 6283 ألف عامل مباشر وغير مباشر في القطاع السياحي بزيادة قدرها 3,9 % عن ســـنة 2014 التي سجلت نحو 604.4 ألف عامل مباشر وغير مباشر (الملحق رقم 01).

2-2-4- مساهمة السياحة في ميزان المدفوعات:

يبرز الشكل الموالي ميزان السياحة والسفر في الجزائر خلال الفترة (1999-2010):

الشكل رقم (07): تطور مساهمة السياحة في ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (1999-2010).

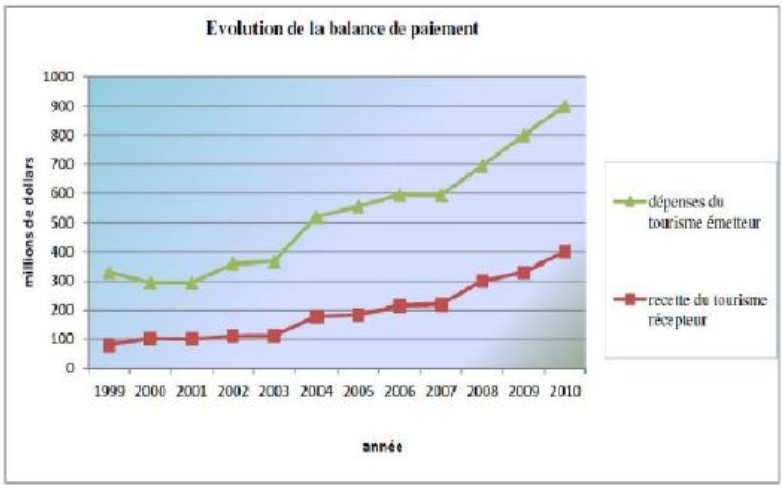

Source : www.ons.dz

من خلال الشكل نلاحظ أن ميزان السياحة في الجزائر شهد عجزا خـــلال الفتـــرة(1999-2010)، حيـــث أن النفقات السياحية المتجهة نحو الخارج أكبر من الإيرادات السياحية الواردة.

3- السياسات والإجراءات الحكومية المنتهجة لتطوير القطاع السياحي في الجزائر .

اتخذت الدولة الجزائرية مجموعة من الإجراءات المؤسساتية والقانونية والاقتصادية بهدف النهوض بقطاع السياحة:

أ - إجراءات قانونية:

- **قانون التنمية المستدامة للسياحة:** صدر القانون رقم 03-01 في 17 فيفري 2003 والذي يتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة، وهدف هذا القانون إلى إحداث محيط ملائم ومحفز من أجل[13]:

✓ ترقية الاستثمار وتطوير الشراكة في السياحة وإعادة الاعتبار للمؤسسات الفندقية والسياحية قصد رفع قدرات الايواء والاستقبال وتثمين التراث السياحي الوطني.

✓ ادماج مقصد الجزائر ضمن السوق الدولية للسياحة من خلال ترقية الصورة السياحية وتنويع العرض السياحي وتطوير أشكال جديدة للأنشطة السياحية.

✓ تلبية حاجات المواطنين وطموحاتهم في مجال السياحة والاستجمام والتسلية وتحسين نوعية الخدمات السياحية.

✓ المساهمة في حماية البيئة وتحسين إطار المعيشة وتثمين القدرات الطبيعية والثقافية والتاريخية.

✓ التطوير المنسجم والمتوازن للنشاطات السياحية وترقية الشغل في الميدان السياحي.

- **قانون متعلق باستغلال الشواطئ:** صدر القانون رقم 03-02 في 17 فيفري 2003 والذي يحدد القواعد العامة للاستعمال والاستغلال السياحين للشواطئ، وهدف إلى[14] تثمين وحماية الشواطئ للاستفادة منها، وتوفير شروط تنمية منسجمة ومتوازنة، مع تحديد نظام تسلية مدمج ومنسجم مع النشاطات السياحية الشاطئية.

- **قانون متعلق بمناطق التوسع السياحي والمواقع السياحية:** صدر القانون رقم 03-03 المؤرخ في 17 فيفري 2003، وهدف إلى[15]:

✓ هدف إلى الاستعمال العقلاني والمنسجم للفضاءات والموارد السياحية قصد ضمان التنمية المستدامة للسياحة.

✓ ادراج مناطق التوسع والمواقع السياحية وكذا منشآت تنمية النشاطات السياحية في المخطط الوطني لتهيئة الاقليم.

✓ إنشاء عمران مهيأة ومنسجم ومناسب مع تنمية النشاطات السياحية والحفاظ على طابعه المتميز وكذا حماية المقومات الطبيعية للسياحة.

✓ المحافظة على التراث الثقافي والموارد السياحية من خلال استعمال واستغلال التراث الثقافي والتاريخي والديني والفني لأغراض سياحية.

- **القانون المتعلق بتطوير الاستثمار:**

إن أهم ما جاء في الأمر 01-03 الصادر في 20 أوت 2001 المعدل و المتمم بالأمر رقم 06-08 المؤرخ في 2006/07/15 المتعلق بتطوير الاستثمار هو مناخ الاستثمار وألية عمله، وهذا بغرض الوصول إلى استحداث نشاطات جديدة وتوسيع القدرات الانتاجية أو إعادة هيكلة رأس المال للمؤسسات العمومية والمساهمة فيه، كما شمل المفهوم الجديد للخصخصة الكلية و الجزئية والاستثمارات المستفيدة من منح الامتياز أو الرخصة، وأكد هذا القانون على ما يلي[16]:

- المساواة بين المستثمر المحلي والأجنبي.
- إلغاء التميز بين القطاع العام والقطاع الخاص.

- إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات وهي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري في خدمة المستثمرين الوطنيين والأجانب وإنشاء شباك وحيد ضمن الوكالة يضم الايرادات والهيئات المعنية بالاستثمار.

بالإضافة إلى تحديد تاريخ 25 جوان من سنة كيوم وطني للسياحة بموجب قرار مؤرخ في 29 ماي 2011[17].

ب- اجراءات مؤسسية

قامت الجزائر بإنشاء عدة هياكل إدارية لتنمية القطاع السياحي و منها :

- **وزارة السياحة والصناعات التقليدية:** تأسست بموجب المرسوم رقم 474-63 المؤرخ في 20 ديسمبر 1963، وحددت بموجبه المهام الموكلة إليها والمتمثلة في[18]:
  - ✓ التعريف بالمنتوج السياحي الجزائري وترقيته.
  - ✓ تجسيد السياسة الحكومية في مجال السياحة وانجاز المخططات التنموية السياحية.
- **الديوان الوطني للسياحة**: أنشئ بموجب المرسوم 88-214 المؤرخ في 31 أكتوبر 1988 والمعدل بموجب المرسوم 92-402 بتاريخ31 أكتوبر 1992، وهدف إنشاؤه إلى إعداد برامج الترقية السياحة والسهر على تنفيذها[19].
- **الوكالة الوطنية للتنمية السياحية:** أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 98-70 المؤرخ في 21 فيفري 1998، ويهدف إلى[20]: صيانة وحماية مناطق الاستغلال السياحي واقتناء الأراضي الضرورية وتخصيصها للمشاريع السياحية وكذا دراسة التهيئة للأراضي المخصصة للأنشطة السياحية والفندقية والمعدنية.
- **المؤسسة الوطنية للدراسات السياحية:** أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 98-94 المؤرخ في 10 مارس 1998، وتهدف إلى[21] انجاز الدراسات لمعرفة الطاقات السياحية وتنميتها والقيام بدراسة التهيئة السياحية والمعدنية، مراقبة المشاريع التنموية ووضع الخبرة للمجمعات السياحية والفندقية والمعدنية بالإضافة إلى تأسيس بنك للمعلومات لأجل التهيئة والتنمية السياحية.
- **اللجنة الوطنية لتسهيل الأنشطة السياحية**: أنشأت بموجب المرسوم التنفيذي 94-39 المؤرخ في 25 فيفري 1994، وتهدف إلى اقتراح كل الأعمال التي تمكن من تحسين العمليات المرتبطة بالنشاط والحركات السياحية والتحكم فيها[22]. بالإضافة إلى إنشاء معاهد (معهد بوسعادة، معهد تيزي وزو، معهد الجزائر) ومدارس (المدرسة العليا للسياحة) في التكوين السياحي بهدف ترقية الخدمات السياحية ووجود العديد من الجمعيات السياحية التي لها بعد ومجال عمل جهوي أو وطني[23].

ج- الاجراءات الاقتصادية والمالية (المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT 2025):

يشكل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (SDAT 2025) الاطار الاستراتيجي المرجعي للسياسة السياحية [24]، ويعد هذا المخطط بمثابة الوثيقة التي تعلن الدولة من خلالها لجميع الفاعلين وجميع والقطاعات والمناطق عن مشروعها السياحي لأفاق 2025، وهو أداة تترجم إرادة الدولة في تثمين القدرات الطبيعية والثقافية والتاريخية للبلاد، ووضعها في خدمة السياحة في الجزائر ولتحقيق القفزة المطلوبة وجعل السياحة أولوية وطنية للدولة، يجب النظر إليها على أنها تعد خيارا بديلا بل أصبحت ضرورة لأنها تشكل موردا بديلا للمحروقات[25].

ويرتكز المخطط على خمس ديناميكيات[26]:

- مخطط الجزائر كوجهة سياحية.
- الأقطاب السياحية ذات الامتياز.
- مخطط الجودة السياحية.
- مخطط الشراكة بين القطاعين العام والخاص.
- مخطط تمويل السياحة.

ويهدف هذا المشروع إلى دعم القطاع السياحي الى جانب قطاع المحروقات من خلال تحقيق جملة من الاهداف العامة والمادية وتحديد المشاريع ذات الأولوية.

الجدول رقم (2): خطة الأعمال السياحية لأفاق 2015.

السنة	2007	2015
عدد السواح	1,7 مليون	2,5 مليون
عدد الأسرة	84.869 يعاد تأهلها	75000 سرير فخم
المساهمة في الناتج المحلي	٪ 1,7	٪3
إيرادات مليون دولار	250	1500إلى 2000
مناصب شغل	200.000	400.000
التكوين: مقاعد بيداغوجية	51200	91600

المصدر: وزارة تهيئة الإقليم والبيئة والسياحة الجزائرية، المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية :الحركيات الخمسة وبرامج الأعمال السياحية ذات الأولوية، ص18.

- **المشاريع ذات الاولوية لتنمية القطاع السياحي:** تتمثل أهم المشاريع ذات الأولوية في هذا المخطط في[27]:
  - ✓ فنادق السلسلة: عدد الأسرة من كل الأنواع يقدر بـــ 29286 سرير.
  - ✓ عشرون قرية سياحية متميزة وأرضيات جديدة مدمجة مخصصة مصممة لتتناسب مع الطلب الدولي والطلب الوطني.
  - ✓ اطلاق 80 مشروعا سياحيا في 06 أقطاب سياحية بامتياز.

3- المعوقات الاقتصادية لتطوير القطاع السياحي في الجزائر و الحلول المقترحة

3-1- معوقات تفعيل القطاع السياحي :

أحصت وزارة السياحة والصناعات التقليدية مجموعة من النقائص أو المعوقات التي حالت دون تطور القطاع السياحي في الجزائر، وذلك من خلال الزيارات للمواقع وتشمل هذه النقائص[28]:

- غياب نظرة لمنتجات السياحة الجزائرية (مواقع بلا صيانة وغير مثمنة بصورة كافية، غياب مواد مثيرة للجاذبية وقادرة على التميز، غياب التشاور حول الأمور الأساسية وتمفصل ضعيف مع حقائق الميدان).
- ايواء وفندقة: طاقات غير كافية وذات نوعية سيئة (عجز في طاقات الاستقبال، الهياكل الفندقية والإطعام ذات نوعية وأصالة، هياكل إيواء متأكلة وغالية نسبيا بالنسبة للسكان المحليين، 10٪ فقط من الفنادق تستجيب للمعايير الدولية).
- وكالات الأسفار: غياب التحكم في التقنيات الحديثة للسوق (غياب التحكم في التقنيات الجديدة لسوق السياحة الدولية، عدم التكيف مع الطريقة العصرية للتسيير الالكتروني للنقل قصد تنظيم عمليات الحجز والخدمات، خضوع استقبال السياح في الجنوب لوكالات الأسفار الأجنبية التي تحدد وجهتهم، غياب مخطط للتكوين المستمر وعدم وجود تنظيم لوكالات الأسفار وميثاق يحكم المهنة).
- نقص في تأهيل ومهنية المستخدمين في المؤسسات والخدمات السياحية والفنادق خاصة، كما أن نوعية التكوين غير ملائمة مع متطلبات عرض سياحي بامتياز.
- ضعف نوعية المنتوج وخدمات السياحة الجزائرية (انعدام النظافة والصيانة للفضاءات العامة والخاصة، غياب خدمات جذابة وأعمال لإبراز المنتجات المحلية).
- تغلل ضعيف لتكنولوجيات الاعلام والاتصال في السياحة (عدم كفاية مواقع الانترنت مع التركيز الشديد على ترقية الصحراء والاكتشاف الثقافي، صعوبة التكيف مع الوزن المتزايد لتكنولوجيا الإعلام والاتصال في قطاع السياحة).

- ضعف نوعية النقل والمواصلات (عدم القدرة على خدمات نقل كمية ونوعية متكيفة مع الطلب، زادت حدة من خلال إضافة التسعيرة المبالغ فيها مقارنة مع الممارسات الدولية، سوء الربط الجوي باتجاه الجنوب يضاف إليه عد التنسيق في رحلات الربط عند المغادرة باتجاه الخارج).
- بنوك وخدمات مالية غير متكيفة (عدم ملاءمة وضعف وسائل الدفع العصرية على مستوى البنوك والمؤسسات المستقبلة للسياح، قوانين لا تسمح بتوطين العمليات سواء بالنسبة للاستقبال أو إيفاد السياح للخارج، تعارض طريقة تمويل الاستثمار والنشاط السياحي مع طبيعة الاستثمار السياحي).
- الأمن مسألة أساسية (غياب الأمن الصحي الغذائي اضطرابات..)
- عجز في تسويق وجهة الجزائر (ضعف الاتصال الداخلي والخارجي وضعف في التعاون بين مختلف القطاعات والشركاء في قطاع السياحة، عجز في الاعلام والاتصال الإيجابي مما أدى إلى ظهور مشكل حقيقي خاص بالصورة والتسويق، انعدام أدوات للإعلام والسهر الاستراتيجي على النشاط السياحي، وسائل ترفيه متأكلة وغير مؤهلة لا تتماشى مع تقنيات الاتصال الحديث، غياب أنشطة إعلامية).

كما أنه هناك عوائق معوقات حالت دون الاستثمار السياحي في الجزائر تتمثل في[29]: مشكلة العقار السياحي، كثرة الاجراءات الإدارية وانتشار البيروقراطية والفساد، بالإضافة إلى ضعف الحوافز الموجه أساسا للاستثمارات السياحية وإشكالية التمويل السياحي.

3-2- الحلول المقترحة.

أ- تأهيل العنصر البشري الكفؤ:

صحيح أن الدولة الجزائرية وفرت الموارد المادية والمؤسسية للنهوض بالقطاع السياحي، لكنها أهملت المورد البشري الذي يعد روح أو المحرك الرئيسي للبرامج الاقتصادية، لذا يجب التوجه نحو الاستثمار في الموارد البشرية من خلال تكوينها وتأهيلها وحتى إعادة تأهيلها إن لزم الأمر، بهدف تقديم وتسيير البرامج التنموية خاصة في القطاع السياحي.

ب- رفع حجم الاستثمارات الموجهة للقطاع السياحي:

من بين المشاكل التي يعاني منها القطاع السياحي في الجزائر ضعف الاستثمارات المخصصة له، حيث أن إجمالي الاستثمارات الموجه لهذا القطاع لم يتجاوز 3 ملايير دولار، حيث بلغت 1.6089 مليار دولار سنة 2015 (الملحق رقم 01)، كما أن مخصصات الحكومة في البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي لم تتجاوز 0.07٪[30] وهي نسبة ضعيفة جدا. لذا يجب رفع حجم الاستثمارات الموجهة للاستثمار السياحي.

ج- توجيه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للاستثمار في القطاع السياحي:

مع توجه الدولة نحو تدعيم المؤسسات الصغير والمتوسطة يفترض بناء استراتيجية اقتصادية خاصة بهذه المؤسسات بما يخدم الاقتصاد أي تكيفها وفقا للحاجات الاقتصادية، وعليه توجيه هذه المؤسسات نحو الاستثمار في القطاع السياحي بهدف ترقيته.

خ- ترقية مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وتوجيهه نحو الاستثمار في القطاع السياحي من خلال:

- ✓ حل مشكلة العقار السياحي في الجزائر.
- ✓ تقديم امتيازات وتحفيزات جبائية للاستثمارات السياحية سواء للمستثمر الوطني أو الأجنبي.
- ✓ القضاء على البيروقراطية والفساد الاداري، حيث يشير تقرير التنافسية العالمي لعام 2012-2013 إلى أن الفساد يعتبر ثالث عقبة من حيث الأهمية في الجزائر[31] بنسبة 14٪ بعد كل من البيروقراطية 20,5٪ والتمويل 15,7٪.

الخاتمة:

يعتبر قطاع السياحة من القطاعات الحيوية التي تؤدي دورا رياديا في الكثير من الدول العالم بما يحققه من تدفقات مالية وخلق لفرص عمل و بديل للاستثمار الأجنبي...الخ، إلا أن الأمر يتطلب توفير البيئة السياحية الملائمة للنهوض بهذا القطاع. اما في الجزائر فان الإمكانيات السياحية المتوفرة لم تحقق الكفاءة المتوقعة لهذا القطاع من حيث العائدات السايحية و فرص التشغيل و المساهمة في الناتج.

ومن بين النتائج المتوصل اليها ما يلي:

- تتوفر الجزائر على إمكانيات سياحية ضخمة يمكنها أن تكون بديلا تنمويا إذا أحسن استغلال هذه الإمكانيات.
- ضعف المردودية الاقتصادية للقطاع السياحي (ضعف المساهمة في الناتج المحلي، ضعف الايرادات السياحية، عجز ميزان السياحة)، نتيجة وجود عدة عراقيل حالت دون ذلك والتي من أبرزها إهمال السلطات للقطاع كمصدر للتنمية خاصة قبل سنة 2008.
- اتخذت الدولة العديد من الاجراءات بهدف تخفيف العراقيل التي تواجه تطوير القطاع ومن أهمها المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT 2025، ولكن يبقي مشكل تسيير وتمويل المخطط أهم تحدي أو عائق يواجه نجاحه.

- **الملحق رقم 01: تطور بعض مؤشرات أداء القطاع السياحي في الجزائر خلال الفترة (2000-2013).**

السنوات	عدد السياح	الايرادات السياحية مليون دولار	المساهمة المباشرة في الناتج المحلي ٪	المساهمة في التشغيل		حجم الاستثمارات في القطاع السياحي مليار دولار
				العاملين المباشرين	أجمالي العاملين	
2000	866000	102	3.1	154.7	392.4	0,297
2001	901000	100	3.2	166.3	338.3	0.412
2002	988000	111	3.3	180.5	379.3	0.628
2003	1166000	112	3.4	180.4	402.8	0.850
2004	1234000	178	3.6	227.5	518.1	1.840
2005	1443000	184	3.9	258.9	528	1.640
2006	1638000	220	3.3	239	576.3	1.840
2007	1743000	219	3.2	225.4	546.2	2.260
2008	1772000	323	3.1	227.7	515	2.080
2009	1912000	246	3.7	269.2	593.2	1.770
2010	2070000	246	3.4	254.1	539.4	1.554
2011	2395000	209	3.3	266.6	535.4	1.664
2012	2634000	217	3.3	292.2	583	1.774
2013	2733000	367	3.6	321.4	634.5	1.814
2014	2301000	347	3.3	305.9	604.4	1.991
2015	-	-	3.5	327.3	628.3	1.6089

Source: World Development Indicators (WDI), November 2015
World Travel and Tourism Council Data, 2016

الهوامش والمراجع :

[1]المنظمة العالمية للسياحة، مفاهيم وتعاريف وتصانيف لإحصاءات السياحة، دليل فني رقم 01، سنة 1995، ص 10.

[2] الديوان الوطني للإحصائيات، مجموعة الاحصائيات السنوية رقم 18، نشرة 2000، الجزائر، ص 275.

[3]عيسي مرزاقة ومحمد الشريف شخشاخ، التنمية السياحية المستدامة في الجزائر: دراسة أداء وفعالية مؤسسات القطاع السياحي في الجزائر، مداخلة مقدمة إلى الملتقي الدولي حول: اقتصاديات السياحة ودورها في التنمية المستدامة يومي 10/09 مارس 2010، جامعة بسكرة، ص ص 4-5.

[4] هاني نوال، تنافسية القطاع السياحي في الدول العربية، مجلة الباحث، عدد 2013/13، الجزائر، 2013، ص 74.

[5] faits saillants OMT du tourisme édition 2010, mercredi 26 janvier 2011, P 4, Delivered by http://www.e-unwto.org.

[6] http://www.e-unwto.org/ consulte le :20/05/2016.

[7] faits saillants OMT du tourisme édition 2010, mercredi 26 janvier 2011, P 5, Delivered by http://www.e-unwto.org.

[8] ECONOMIC IMPACT 2016 WORLD, The World Travel & Tourism Council (WTTC) ; P 3, Delivered by http://www.wttc.org/.

[9]بعابشة نبيل، أهمية القطاع السياحي وأثره على الاقتصاد الوطني –دراسة مقارنة بين: الجزائر، تونس، المغرب-، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، 2012-2013، ص 38.

[10] ECONOMIC IMPACT 2016 WORLD, The World Travel & Tourism Council (WTTC) ; P 6, Delivered by http://www.wttc.org/

[11]فوزية بوصفصاف، تشخيص استراتيجية التسويق السياحي في الجزائر، مجلة رؤى اقتصادية، جامعة الوادي، الجزائر، العدد 09، ديسمبر 2015، ص 274.

[12] بعابشة نبيل، مرجع سابق، ص 185.

[13]المادة رقم 02 من القانون رقم 03-01 المؤرخ في 17 فيفري 2003.

[14] المادة رقم 02 من القانون رقم 03-02 المؤرخ في 17 فيفري 2003 .

[15]المادة رقم 01 من القانون رقم 03-03 المؤرخ في 17 فيفري 2003.

[16]منصوري الزين، ألية تشجيع وترقية الاستثمار كأداة للتنمية الاقتصادية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص 89

[17] الجريدة الرسمية، عدد 35، مؤرخة في في 22 يونيو 2011، ص 34.

[18]سماعيني نسيبة، دور السياحة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة وهران، 2013-2014، ص 91.

[19]المادة رقم 04 من المرسوم 88-214 المؤرخ في 31 أكتوبر 1988 والمعدل بموجب المرسوم 92-402 بتاريخ 31 أكتوبر 1992.

[20] المادة رقم 04 من المرسوم التنفيذي رقم 98-70 المؤرخ في 21 فيفري 1998.

[21]المادة رقم 04 من المرسوم التنفيذي رقم 98-94 المؤرخ في 10 مارس 1998.

[22]المادة رقم 02 من المرسوم التنفيذي 94-39 المؤرخ في 25 فيفري 1994.

[23]سماعيني نسيبة، مرجع سابق، ص ص 95-96.

[24]وزارة تهيئة الإقليم والبيئة والسياحة الجزائرية، المخطط الاستراتيجي: الحركيات الخمس وبرامج الأعمال السياحية ذات الأولوية، جانفي 2008 ، ص 92

[25] لحسين عبد القادر، إستراتيجية تنمية مستدامة للقطاع السياحي في الجزائر على ضوء ما جاء به المخطط التوجيهي للهيئة السياحية لأفاق 2025، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 02-2013، الجزائر، ص 190.

[26]بوفاس الشريف وبن خديجة منصف، ترقية المنتوج السياحي في الجزائر: الواقع والتحديات، الملتقي الوطني الأول حول: المقاولاتية وتفعيل التسويق السياحي في الجزائر 22-23 أفريل 2014، جامعة قالمة، الجزائر، ص 09.

[27]وزارة تهيئة الإقليم والبيئة والسياحة الجزائرية، المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية :الحركيات الخمسة وبرامج الأعمال السياحية ذات الأولوية، ص ص 19-18.

[28] وزارة تهيئة الاقليم، البيئة والسياحة، المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية: تشخيص وفحص السياحة الجزائرية، جانفي 2008، ص ص 53-56.

[29]بعابشة نبيل مرجع سابق، ص 117.

[30]http://www.premierministre.gov.dz/arabe/media/PDF/TexteReference/TexteEssentiels/ProgBilan/ProgCroissance.pdf (09-01-2016).

[31] World Economic Forum, The Global Competitiveness Report, 2012-2013, p:88